العرب
الثلاثاء 2021/08/10
السنة 44 العدد 12144

المغرب يسعى لجلب استثمارات أميركية في صناعة الطيران

خطط لتعزيز سلسلة التوريد في القطاع عبر إقامة مشاريع جديدة

قاعدة صناعية صلبة

انطلق المغرب في جولة ترويجية جديدة تستهدف هذه المرة الولايات المتحدة من أجل توسيع قاعدة صناعة الطيران في البلاد، عبر استقطاب المزيد من المستثمرين إلى هذا القطاع الآخذ في النمو رغم قيود الإغلاق وتباطؤ النمو العالمي بعد تحقيقه خطوات متقدمة في قطاع السيارات.

الرباط – شرع وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي حفيظ العلمي الاثنين في زيارة عمل إلى الولايات المتحدة لـ"التعريف بمؤهلات ومزايا المنصة الصناعية الوطنية في قطاع الطيران"، بهدف جذب المزيد من رؤوس الأموال لهذا المجال المهم.

وقال العلمي قبل رحلته للقاء أوساط صناعة الطيران الأميركية في بيان "سنعرّف المنظومة الصناعية لشركة بوينغ، بالخطوات التي وصل لها المغرب في قطاع الطيران، وبُغية تعزيز سلسلة التوريد المحلية من خلال مشاريع استثمارية جديدة".

حفيظ العلمي

سنعرّف المنظومة الصناعية لبوينغ بما بلغه قطاعنا

وأشارت وسائل إعلام محلية إلى أنه بالإضافة إلى ستانلي إيه ديل نائب الرئيس التنفيذي لعملاق صناعة الطيران الأميركية بوينغ، ونائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للطائرات التجارية، سيلتقي العلمي بعدد من الشخصيات المهمة الأخرى في قطاع الطيران في أميركا الشمالية.

وشدد المدير الإقليمي لبوينغ في المغرب دوغلاس كيلي، في وقت سابق على أن المغرب بات شريكا مهما لبوينغ ليس فقط بسبب استقرار مناخ الأعمال فقط، بل لأن القوى العاملة المغربية الماهرة تعتبر "ميزة كبيرة" في هذا القطاع المهم.

وتملك أكبر شركات الطيران العالمية استثمارات في مصانعها في المغرب، فإلى جانب بوينغ هناك أيرباص وبومبارديه وراتييه وفيكاس وسافران وداسول وأيربيس وغيرها من الشركات.

وعانى القطاع الصناعي المغربي، ولاسيما صناعة الطيران والسيارات، بشكل كبير مع تداعيات الجائحة، مما أدى إلى إغلاق كبير للقطاع الصناعي.

وكانت القطاعات الأكثر تضررا هي قطاع السياحة والأنشطة الملحقة به والصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية وصناعات النسيج والملابس والتجارة والنقل.

وسبق وأن أبرمت السلطات المغربية في سبتمبر 2016 اتفاقا مع بوينغ لتوطين صناعاتها المتطورة في المغرب.

ونص الاتفاق حينها على توطين 120 شركة متعاقدة مع بوينغ في المنطقة الصناعية في مدينة طنجة، مما وفر قرابة 8700 فرصة عمل إضافية.

وبحسب تقديرات الحكومة المغربية فإن الاتفاق مكّن الرباط من زيادة صادراتها في قطاع الطيران بما قيمته مليار دولار سنويا.

ويرى خبراء أن اتخاذ بوينغ المغرب كمركز إقليمي لأعمالها سوف يعزز الثقة في جاذبية رؤوس الأموال الأميركية بسبب نضج اقتصاده وكفاءة موارده البشرية، وهي مؤهلات حاسمة جاءت ثمرة استراتيجية متعددة الأبعاد بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يحفّز بشكل مستدام الاستثمار والتنمية.

وشهد قطاع صناعة الطيران المغربي بفضل رؤية ودعم العاهل المغربي الملك محمد السادس قفزات نوعية كبيرة جعلته يحتل المرتبة الـ15 من حيث الاستثمارات في صناعة الطيران، ليقتحم بذلك الدائرة الضيقة جدا للبلدان الناشطة في هذا القطاع.

وتقول الرباط إن القطاع شهد نموًا هاما في السنوات الأخيرة، حيث تضاعف حجمه بنحو 6 مرات خلال عقد من الزمن.

ولدى المغرب اليوم إمكانات كبيرة لقطاع الطيران، كما أن هذا القطاع يضم حاليا 140 شركة وهي مرشحة لأن تصل إلى 220 شركة بعد أكثر من عقد من بدء خطوات تركيز هذه الصناعة.

ويأتي التحرك المغربي بعد أشهر من تحركات مماثلة حيث أعلنت الرباط في العاشر من فبراير الماضي، عن جلب استثمار جديد في قطاع صناعة الطيران، حيث افتتح مصنع شركة "لو بستون" الفرنسية، لإنتاج أجزاء من محركات الطائرات.

وقال بيان للشركة الفرنسية حينها إن المصنع هو "الأول بالمغرب وهو خاص بالمعالجة الآلية للأجزاء المعدنية الصلبة الدائرية لمحركات الطائرات".

وكشف المغرب جهوده لتعزيز النمو في قطاع النقل الجوي وصناعة الطيران، بعد تسجيل نمو كبير في السنوات الأخيرة من خلال دعم حركة النقل الجوي وترسيخ الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لضمان جودة الخدمات في ظل ارتفاع حدة المنافسة العالمية في هذا القطاع.

> **صناعة الطيران المغربية تضاعف حجمها ست مرات خلال عقد من الزمن بفضل استقرار مناخ الأعمال وخطط تنمية قطاع التصنيع**

واعتبر هشام بودراع، المدير العام بالنيابة للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات خلال حدث احتضنته الرباط في مايو الماضي حول قطاع الطيران، أن أزمة الجائحة كشفت عن العديد من الفرص التي يتعين على "بلدنا انتهازها خاصة في قطاع الطيران".

وقال حينها إن الرؤية الاستشرافية للعاهل المغربي الملك محمد السادس "أتاحت الفرصة للمغرب بأن يكون سبّاقا على المستوى الدولي، مما يضمن مستويات جيدة للغاية من إنتاج الطاقة الخضراء، حيث ستسمح هذه الميزة بلا شك للبلد في جميع القطاعات بما في ذلك الطيران باكتساب القدرة التنافسية دون إغفال احترام البيئة".

وشجعت الحكومة موردي قطاع الطيران على الاستثمار في البلد خلال السنوات القليلة الماضية، على أمل محاكاة نجاحها في صناعة السيارات، فأقامت مراكز لتسريع سلاسل الإمداد وتبادل الخبرات.

اقتصاد السعودية يحقق أول نمو منذ تفشي الجائحة

الرياض – أظهرت تقديرات حكومية أولية الاثنين أن اقتصاد السعودية نما للمرة الأولى منذ جائحة فايروس كورونا في الربع الثاني من العام الجاري بدعم من نمو القطاع غير النفطي.

وشجعت البيانات، التي أظهرت نمو الاقتصاد بواقع 1.5 في المئة على أساس سنوي، خبراء اقتصاديين على توقع توسع أسرع في النصف الثاني من العام مع استفادة القطاع النفطي من زيادة الإنتاج.

ونسبت وكالة رويترز إلى مونيكا مالك، كبيرة خبراء الاقتصاد لدى بنك أبوظبي التجاري، قولها "يشير النمو الفصلي للناتج المحلي الإجمالي إلى المزيد من التحسن في الأنشطة، مع استفادة قطاع النفط من زيادة الإنتاج".

وانكمش أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام الماضي بسبب صدمة مزدوجة ناجمة عن جائحة كوفيد – 19 وانخفاض أسعار النفط.

وذكرت الهيئة العامة للإحصاء الحكومية في بيان أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل في ضوء العوامل الموسمية نما 1.1 في المئة في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الجاري.

وأرجعت الهيئة النمو إلى الارتفاع الذي حققته الأنشطة غير النفطية والذي بلغت نسبته 10.1 في المئة، بالإضافة إلى الارتفاع الذي حققته الأنشطة الحكومية بمقدار 0.7 في المئة.

وسجلت موازنة السعودية عجزا قدره 4.6 مليار ريال (1.23 مليار دولار) في الربع الثاني من هذا العام، بانخفاض كبير من نحو 29 مليار دولار في الربع نفسه قبل عام وسط انهيار أسعار النفط.

والسعودية أكبر مصدر نفط في العالم بمتوسط 7.4 مليون برميل يوميا في الظروف الطبيعية، وثالث منتجي العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، وأكبر منتجي منظمة أوبك بمتوسط 9.8 مليون برميل يوميا.

والشهر الماضي قال صندوق النقد الدولي في بيان إن "اقتصاد السعودية يواصل التعافي على نحو جيد من تبعات جائحة كورونا"، متوقعا "استمرار التعافي في النصف الثاني من العام الجاري".

وتوقع الصندوق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنسبة 2.4 في المئة في 2021، بينما توقع تسارع وتيرة النمو مع البدء في جني ثمار خطة الإصلاح الاقتصادي على المدى المتوسط.

وقال جيمس سوانستون، الخبير الاقتصادي لدى كابيتال إيكونوميكس، لرويترز إن "الاقتصاد السعودي قد ينمو أسرع بمرتين مع تخفيف المزيد من قيود الجائحة واتفاق منتجي النفط على زيادة الإنتاج".

وأوضح أنه "بصفة عامة، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.8 في المئة في العام الجاري و6.3 في المئة على أساس سنوي في 2022".

وأفاد تقرير لمؤسسة "جدوى للاستثمار" السعودية الأسبوع الماضي بأن القطاع الخاص في البلد الخليجي سيكون المحرك الرئيسي للنمو في العام الجاري والعام المقبل، بعد تراجعه عام 2020 نتيجة الشلل الذي أصاب معظم القطاعات الاقتصادية بسبب تفشي وباء كورونا.

وانكمش القطاع النفطي، الذي يشكل نحو 25 في المئة من الناتج الاقتصادي المتوقع أن يتجاوز 700 مليار دولار في العام الجاري، سبعة في المئة على أساس سنوي، لكنه نما 2.5 في المئة على أساس ربع سنوي مُعدل في ضوء العوامل الموسمية.

جيمس سوانستون

الاقتصاد قد ينمو أسرع بمرتين مع تخفيف قيود الجائحة

واتفق وزراء تحالف أوبك+ الشهر الماضي على تعزيز إمدادات الخام اعتبارا من أغسطس لتهدئة ارتفاع الأسعار التي صعدت إلى أعلى مستوى في عامين ونصف العام في ظل تعافي الاقتصاد العالمي من الجائحة.

ونما القطاع غير النفطي في السعودية بنسبة 1.3 في المئة على أساس فصلي مُعدل في ضوء العوامل الموسمية.

وتسعى السعودية لتعزيز القطاع غير النفطي عبر خطة لإنفاق تريليونات الدولارات ستتطلب أن تخفض الشركات الحكومية توزيعات الأرباح التي تسددها للحكومة لتعزيز الإنفاق الرأسمالي.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يرعى برنامج "رؤية 2030"، قد قال في وقت سابق إن "صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) سيضخ ما لا يقل عن 150 مليار ريال (40 مليار دولار) في الاقتصاد المحلي كل عام حتى 2025".

وعزز تقرير صادر عن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني منتصف الشهر الماضي ثقة المسؤولين السعوديين في تعافي الاقتصاد بعد أن منحته نظرة مستقبلية متفائلة مدفوعا بقوة المركز المالي للبلد الخليجي، على الرغم من أن الاستمرار في الاعتماد الكبير على إيرادات النفط لا يزال يمثل تحديا رئيسيا على الصعيد الائتماني للبلد الخليجي.

تجار غزة يعانون من نزيف الخسائر مع تفاقم كساد الأسواق

غزة – يشتكي التجار الفلسطينيون في غزة من ركود تجاري خانق يصيب أسواق القطاع للشهر الرابع على التوالي في أعقاب تشديد إسرائيل إجراءات استيراد السلع والبضائع.

وتسبب حجز إسرائيل البضائع الواردة إلى القطاع في تلف بعضها وكبد الموردين خسائر مالية يدفعونها سواء عبر استئجار أرضيات أو بنقل البضائع إلى مخازن خاصة داخل إسرائيل إلى حين السماح بمرورها إلى غزة.

ويظهر حسين حجازي، وهو في منتصف الأربعينات من عمره، كغيره من التجار غضبه الشديد مما وصلت إليه الأمور في مركزه التجاري لبيع الأجهزة الكهربائية في ظل انعدام شبه كلي لإقبال الزبائن.

أسواق غزة في حالة شلل تام

ويؤكد حجازي لوكالة الأنباء الألمانية أن السلطات الإسرائيلية تحتجز بضائع لعشرات المراكز والمحال التجارية في غزة منذ مايو الماضي ما يكلفهم خسائر مالية باهظة.

ويشير إلى أن إسرائيل لم تسمح إلا لأصناف قليلة من البضائع بالدخول عبر معبر كرم أبوسالم التجاري مع غزة ما يؤثر سلبا على الاقتصاد المنهك أصلا في القطاع.

ويضيف أن "الحركة التجارية شبه معدومة في أسواق غزة بسبب قلة البضائع بفعل وضع اقتصادي سيء للسكان يعد غير مسبوق في تاريخ قطاع غزة ولا توجد حركة واردات أو صادرات للبضائع".

واضطر حجازي إلى تسريح 5 من أصل 10 عمال خلال الشهرين الماضيين بفعل الشكوى من الركود الاقتصادي فيما تنتابه المخاوف إزاء مصير مركزه التجاري حال استمرار الوضع الراهن.

ويعتمد اقتصاد غزة وأسواقها بشكل رئيسي على رواتب الموظفين البالغ عددهم نحو 58 ألف موظف مدني وعسكري، يضاف إليهم 40 ألف موظف عينتهم حماس بعد الانقسام.

ويبدو الوضع مماثلا في شركات استيراد البضائع في غزة بفعل توقف أنشطتها جراء إجراءات إسرائيل لتشديد الحصار.

ويقول محمود أب نبهان الذي يدير شركة محلية للاستيراد إن إسرائيل فرضت سلسلة قيود على حركة دخول البضائع المقلصة أصلا منذ انتهاء جولة القتال الأخيرة في غزة.

ويوضح أن إجراءات المنع طالت إدخال مواد البناء والمواد الخام والأجهزة الكهربائية والهواتف الخلوية والسيارات ومواد الصناعات الخشبية والألومنيوم والحديد والصلب.

ويشير إلى أنه تم تسجيل تراجع حاد في عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ما كبد التجار وأصحاب الشركات خسائر مالية كبيرة وأجبر عددا كبيرا منها على الإغلاق.

ويحذر مختصون اقتصاديون في غزة من أن استمرار القيود الإسرائيلية يدفع القطاع نحو انهيار اقتصادي كامل، في ظل انعدام مقومات الصمود نتيجة استمرار الحصار منذ أكثر من عقد ونصف العقد والنتائج المترتبة على الحروب الأربع وجولات العنف المتتالية.

ماهر الطباع

متوسط عدد الشاحنات الواردة تقلص من 10 آلاف إلى 3 آلاف

ويقول مسؤول الإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة ماهر الطباع إن متوسط عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع قبل جولة القتال الأخيرة كان يقترب من 10 آلاف شاحنة شهريا لكن تقلص إلى أقل من 3 آلاف شاحنة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية.

ويوضح الطباع أن قيود إسرائيل أدت إلى توقف أنشطة الكثير من القطاعات الاقتصادية كليا أو جزئيا لاسيما القطاعات الإنشائية والقطاعات المساندة لها مثل معامل الخرسانات، وهو ما يهدد بتوقف كامل لأي عملية إعادة إعمار للقطاع.

وطال هذا الوضع قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي تضرر بنسبة تصل إلى 70 في المئة نتيجة منع وصول أجهزة الكمبيوترات والطابعات، في الوقت الذي تعمل فيه بقية القطاعات بنسبة لا تتجاوز 50 في المئة.

وينبه المتابعون إلى أن هذا الوضع يهدد بتفاقم معدلات البطالة والفقر في صفوف سكان غزة البالغ عددهم زهاء مليوني نسمة ويزيد اعتمادهم على المساعدات الإنسانية من جهات خارجية.

وبحسب وزارة الاقتصاد في غزة فإن إسرائيل لا تسمح سوى بمرور 30 في المئة من البضائع إلى القطاع منذ انتهاء جولة القتال الأخيرة مع الفصائل الفلسطينية، في إجراء تعتبره عقابا جماعيا.

وقال الناطق باسم الوزارة عبدالفتاح أبوموسى إن "سياسة الابتزاز الإسرائيلية تهدد بإعادة قطاع غزة إلى بدايات فرض الحصار" منتصف عام 2007.